أزمة مجلة «الآداب»: الطموح والخذلان

بقلم رئيس التحرير

أتكون سنةُ ٢٠٠١ سنةَ مجلة الآداب الأخيرة؟

لم يكن النداءُ الذي وجّهناه، سهيل إدريس وأنا، من أجل إنقاذ الآداب مناورةً. فالخطر حقيقيّ، وداهم، إنْ لم يتدارك الأمرَ القارئُ العربيّ والمؤسّساتُ الثقافيّةُ العربيّة ووزارةُ الثقافة في لبنان. فدارُ الآداب، التي تُصْدر المجلة منذ تأسيس هذه الدار، باتت أَعجزَ من أن تقوم وحدها بأمر هذه المجلة، في هذه الأوقات التي تعاني فيها دورُ النشر العربيّة كافةً ـ أو على الأقلّ تلك التي لا تتلقّى أموالاً مشبوهة ـ ضيقَ الأسواق العربيّة ولؤمَ الرقابات ومصاعبَ التحويل وندرةَ القرّاء.

كنّا أمام خيارين: إمّا أن نُغْلق المجلة، وإمّا أن نوجّه نداءً علنياً إلى القارئ والمثقف العربيّ وإلى المؤسّسات الثقافيّة العربيّة. وأمّا خيارُ التزلُّف أمام أنظمة القمع والظلم فلم يكن ـ ولن يكون ـ وارداً، وإلاّ فقدتِ الآداب مبرِّرَ وجودِها.

* * *

أكنا نتسوّل؟ أترانا الآن نتسوّل؟[1]

ليس التعبيرُ دقيقاً. فنحنُ لا نتسوّل لنبقى على قيد الحياة، أو لنعيشَ حياةً لائقة. ونحمد اللّه أنّ دار الآداب مازالت قادرةً على توفير هذا وذاك. ولكنّنا نعتقد (أترانا نتوهّم؟) أنّ هذه المجلّة لم تعد ملْكنا منذ سنين طويلة، وأنّ على مَنْ يشاطرنا هذا الرأيَ أن يُسْهم في البقاء على ملْكيتها... له. ولو ظننّا أنّ الآداب ملْكنا وحدنا لأغلقناها منذ زمن طويل، كما يُغلِقُ أيُّ تاجر دكّاناً خاسراً، ولكنّ القارئ والباحث والطالب أوهمونا(؟) أَنْ لا غنى لهم عن هذه المجلّة!

ثم إنّنا لا نتسوّل إذا طَلبنا من وزارة الثقافة اللبنانيّة أن تُعين المجلةَ على الاستمرار. فأموال هذه الوزارة يجب أن تكون مرصودةً لمثل المجلة التي نُصدرها، لا لجمعيّات طائفيّة أو وهميّة تَبْلع مليارَ ليرة سنويّة يَذْهب جُلُّها إلى ترسيخ نظام اللاثقافة واللاعقل في لبنان! وأموالُ وزارة الثقافة، بل الحكومةِ اللبنانيّة، يجب أن تَدْعم المنابرَ الثقافيّة المستقلّة، بما فيها تلك الرافضة للسياسة الرسميّة اللبنانيّة، سياسةِ التجهيل والتضييقِ على الجامعة اللبنانيّة و«مراعاةِ الطوائف» وإغراقِ البلاد في العجز والديون.

وأياً يكن الأمر فإنْ أصررتُم على القول إنّنا «شحّاذون» فالرجاء أن تضيفوا: «ومُشارطون أيضاً!». فنحنُ لا نَقْبل التبرُّعات إلاّ بشروط: لا نَقْبل الأموالَ المبيَّضة (من تهريب الأسلحة)، ولا أموالَ السلاطين أو مستشاريهم، ولا أموالَ الرؤساء الذين يريدون أن يُوهِموا الناسَ بـ «التنوير» و«العقلانيّة» في مواجهة «الأصوليّة» و«التطرُّف». وحين نَطْلب من وزارة الثقافة ووزارةِ التربية ووزارةِ الإعلام في لبنان أن تَدْعم المجلةَ بالاشتراكات وشراءِ المجموعات الكاملة وتوفيرِ الإعلانات فإنّنا لا نطالب إلاّ بحقّنا... على الأقلّ في مقابل الضرائب التي ندفعها إلى دولتنا الميمونة!

وحين نَطْلب من دولتنا أن تَدْعمنا فذلك أيضاً حرصاً منا على سمعة لبنان («بلدِ الحَرْف» كما يقولون ويكرِّرون!)، وعلى بيروت («عاصمةِ العرب الثقافيّة» كما يتشدّقون). وهي سمعةٌ لا بدّ أن تعتري مصداقيّتَها الشبهاتُ إنْ سقطتْ مجلةُ الآداب ـ أعرقُ مجلة أدبيّة عربيّة: مِنْها أَخَذَ محمود درويش باعترافه «أصابعَه والشعرَ الحديث»، ومن دونها «لا حياة للأدب» كما يقول حنا مينة!

* * *

ولكنّنا أيضاً توجّهْنا في ندائنا إلى القارئ العربيّ، لا إلى الدولة اللبنانيّة وحدها. فهل يُعْقل ألاّ نستطيع تأمينَ ألف مشترك عربيّ من أصل ثلاثمئة مليون عربيّ؟ حساباتُنا واضحة: ١٠٠٠ مشترك × ٣٠ دولاراً (ثمن الاشتراك من دون أجرة البريد) = ٣٠،٠٠٠ دولار (ثلاثون ألف دولار). وهذا المبلغ يكفي لتغطية قسم من خسائر مجلّتنا... علماً أنّ من واجب المجلة الثقافيّة التقدُّميّة، في هذا الزمن الأميركيّ الرجعيّ التجهيليّ، أن توزِّع عشرات آلاف النسخ (لا أربعة آلاف)، وأن تَصْدر ١٢ مرةً في السنة (لا ستاً)، وأن يكون لها

١ ـ هذا هو ما أوحَتْ به مجلةُ **النقّاد** حين نشرتْ «نداء الآداب» تحت عنوان: «من مالِ اللّه!».

مراسلون مدفوعو الأجرة في عواصم عالميّة وعربيّة (لا متطوّعون أو شبهُ متطوّعين)، وأن تُعْنى بالناحية البَصَريّة في الإخراج (بما يقتضيه ذلك من مصاريف تَذْهب إلى الصور والرسوم والألوان)[1].

وهنا يجب الإقرار أنّ تراجُعَ مجلة الآداب عن القيام بهذه التطويرات ربّما أدى إلى انحسار دورها في الساحة العربيّة. فلم تَعُدْ قادرةً على منافسة مجلات وزارات الثقافة والإعلام العربيّة، التي تتوفّر على مراسلين كثر وإخراجٍ بالألوان، وتُغْرق الأسواقَ العربيّة، وثمنُها يكاد يكون مجانياً... ولو أنّني أستدرك لأقول إنّ أيّ «محاكمة» شريفة لمجلّتنا وللمجلات المذكورة لا بدّ أن تُنصف مجلّتنا، إنْ لم ترجّح كَفّتَها برغم عيوبها.

ولكنْ دعوني، من موقع المسؤوليّة عن المجلّة منذ عام ١٩٩٢، أحاكمْ نفسي لأيّ تقصير قد يكون من أسباب تقلُّص رقعة مجلة الآداب في الوطن العربيّ. وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أَسْتعرض بعضَ الانتقادات التي تُرمى بها هذه المجلة، أو يُلمِّحُ البعضُ إليها في ثنايا كلامه أو مقالاته (وبعضُ هذه التلميحات موجود في «ردود الفعل على نداء الآداب» المنشورة في هذا العدد):

١ ـ انهيار المشروع القوميّ العربيّ. يُجْمع الباحثون ـ وهم مُحِقُّون ـ أنّ صعودَ مجلة الآداب ارتبط بصعود المشروع الناصريّ؛ وأنّ تراجُع انتشارها ارتبط بهزيمة هذا المشروع، وبسيادة واقع التجزئة، وعودةِ الاستعمار الجديد إمّا على شكل غزوٍ مباشر أو على شكل انتصار الأنظمة اليمينيّة العربيّة.

ولكنّني أرى أنّ هزيمة القوميّة العربيّة لا يُمْكن أن تكون أبديّة، وأنّ واجب الثقافة العربيّة العملُ على تجديد الفكر القوميّ بنقده وتطعيمه، لا بالاستسلام للقُطْريّة والانعزال ولسلبيات العولمة. إنّ على الثقافة القوميّة التقدُّميّة أن تناضل لتعزيز التكامل العربيّ ـ الاقتصاديّ والسياسيّ والعسكريّ ـ، لا أن تصبح جزءاً من الهزيمة أوْ داعيةً للإحباط. غير أنّ القيام بهذه المهمّة يزداد صعوبةً يوماً بعد يوم، لأنّ مقاومة التجزئة تقتضي نقدَ أنظمتها: أنظمةِ كامب دايڤيد ووادي عربة وأوسلو واللقاءات «السريّة» مع العدوّ؛ وأنظمةِ دعم التدخُّل الأميركيّ في المنطقة العربيّة. ولكنّها تقتضي أيضاً نقدَ الأنظمة التي تتسربل بالوجه الأردإ للقوميّة العربيّة: أنظمةِ كبتِ الحريّات باسم الضرورات «القوميّة»، والاضطهادِ الأكثريّ باسم «الوحدة»، ومقاومةِ التحديث باسم «الأصالة». ولهذا لم يكن عَبَثاً أن تُمنَعَ الآداب أحياناً من دخول أسواق عربيّة «متناقضة» في السياسة، ولكنّها متحالفةٌ في القهر وقتل الحريّات!

٢ ـ ويَرْتبط بالانتقاد السابق انتقادٌ طالما وُجِّه إلى الآداب، وهو إغفالُها «الموضوعَ» اللبنانيّ. وللتذكير، فإنّ د. شارل مالك لم يتورّعْ، حين كان وزيراً للخارجيّة اللبنانيّة، عن أن يَفْرض على وزارته وعلى السفارات اللبنانيّة في الخارج عدمَ الاشتراك بمجلّتنا لأنّها في زعمه «مجلّةٌ عربيّة لا لبنانيّة» (بشهادة المرحوم د. حسن صعب). ولكنّ الواقع أنّ الآداب لم تَبْخل على الثقافة والسياسة في لبنان. وإنّ أيَّ متتبِّعٍ لأعدادها منذ بداية صدورها إلى اليوم سيلاحظ وفرةَ كتّابها اللبنانيّين، وتغطيتَها لأهمّ الأحداث السياسيّة في لبنان. بيد أنّ الآداب ليس لها «سَنَدٌ» لبنانيّ، أحزباً كان أم طائفةً أم مذهباً. والأهمّ أنّه ليست لها مافياتٌ ثقافيّة، كتلك المبثوثة في الصحافة اللبنانيّة، وهي مافياتٌ مازالت تناصبُ الآداب العداءَ من أيام السِّجال بين **شعر** والآداب، وبين **حوار** والآداب، وبين دعاة القوميّة اللبنانيّة والآداب. وعلى الرُّغم من أنّني حاولتُ، مع كتّاب آخرين، أن نعيد النظر في كثير من مسلّمات الآداب: فَشَجَبنا القمع الناصريّ، والبعثيّ...؛ وعلى الرُّغم من أنّ الآداب منذ بداية التسعينيّات نشرت العشرات من قصائد النثر (في باب «قصائد» أو «نثائر» أو «نصوص»، بحسب بُعدي أو قربي من لبنان، «موقع الحدث»، أو بحسب قربِ مؤسِّس الآداب أو بُعْدِه منه!)؛ أقول: على الرُّغم من كل ذلك، فإنّ عداء تلك المافيات لنا لم يَخْفت. وعلى كل حال، فإنّنا نعترف بأنّنا لم نُولِ «الساحةَ» الثقافيّة اللبنانيّة ما تستحقّه منا. ولهذا سيلاحظ القارئ أنّ هذا العام (والعامَّ الذي سيليه إنْ قُيِّض لـ الآداب الحياة) سيَشْهد ملفّاتٍ أو أبحاثاً طويلة تهمّ المثقفين اللبنانيّين بشكل خاصّ: ومنها ما هو خاص بمجلة **شعر** (زميلتِنا اللدود)، وآخرُ خاصٌّ بقصيدة النثر (أو «النثيرة» كما يسمّيها صديقنا جوزيف حرب)، وثالثٌ خاصّ بحركة المعارضة في لبنان، ورابعٌ يَقْرأ الحربَ اللبنانيّة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) بعيون جديدة، إلى جانب الملفّ الذي بين أيديكم ويَعْرض تجاربَ لبنانيّةً شابّةً في السينما والڤيديو والتجهيز على مستوى التنظير والتطبيق. واهتمامُنا بهذه الموضوعات يعود إلى أهميّتها، وإلى أهميّة إعادة النظر في

---

١ ـ ملاحظة: دفعتْ وزارةُ الثقافة أكثر من أربعة عشر ألف دولار ليومٍ واحدٍ مكرّسٍ لتكريم شاعر لبنانيّ واحد!

الكثير من المسلَّمات التي تبنيناها (نحن وغيرُنا) سنواتٍ طويلة.

٣ ـ هناك انتقادٌ قاسٍ، يَبْلغ حدودَ الاتهام، يوجِّهه البعضُ إلى مجلة الآداب، حين يحمِّلها مسؤوليةَ التقصير عن تحصيل الإعلانات التجاريّة بما يؤمِّن لها الاستمرار. ولكنَّ الحقيقة أنَّ المجلة الثقافيَّة التي لا توزِّع أكثر من ٤ آلاف نسخة يَصْعب أن تُغري أيَّ مؤسَّسة تجاريّة بالإعلان فيها. ولا يُمْكن، تبعاً لذلك، التعاملُ مع المطبوعة الثقافيَّة الجادّة بمعايير المادة التجاريّة الاستهلاكيَّة المغْرية. وأنا أسأل المنتقِدين: ما هي المجلة الثقافيَّة التي تَنْشر إعلاناتٍ ثقافيَّةً (غيرَ إعلانات الكتب المنشورة في الدار التي تُصْدرها وفي دُورٍ صديقة لها، وبالمجان!) أو إعلاناتٍ تجاريةً (غيرَ إعلانات المصارف التي يُودعها رئيسُ التحرير أموالَه) أو سياحيَّةٍ (غيرَ إعلانات شركات الطيران التي يسافر هو ومدعوُّوه على متنها)؟

ـ وهناك انتقادٌ رابع وُجِّه إلينا، وهو إفراطُ الآداب في الاهتمام بالملفّات والأبحاث الطويلة «الصعبة». ولكنَّنا نقول إنَّ المجلة الثقافيَّة الحديثة لا يُمْكن أن تكون كشكولاً يَبْحث في ما هبَّ ودبَّ من الموضوعات؛ ولا يُمْكن أن تكون إطاراً يَجْمع الأبحاثَ في مُلَيِّفات (تصغير «ملفّات») تَحْمل عناوينَ لا علاقة لها بهذه الأبحاث؛ ولا يمكن أن تكون نادياً «شبابوياً» يَنْشر كلَّ ما يأتيه بذريعة عمرِ صاحبه (أو صاحبته). ومع ذلك فإنَّنا لا نُنْكر أنَّ على الآداب أن تخفِّف قليلاً من «عُبُوسها». ونحن على استعدادٍ لتلقِّي أيِّ اقتراحات في هذا الصدد، شَرْط ألاّ تُوقِع المجلةَ في التسطيح والتفاهة بحجّة الاستقطاب الأوسع. وقد اقترح البعضُ علينا، مثلاً، أن نخصِّص باباً لـ «الكلمات المتقاطعة» التي تتناول شخصياتٍ ثقافيَّة ومسائلَ لغويَّة وأحداثاً تاريخيَّة. ونحن مازلنا نبحث عن الشخص الملائم.

* * *

ماذا أردتُ أن أقول مِنْ كلِّ ما سبق؟

أردتُ أن أؤكِّد أنَّ الانتقادات الموجَّهة أعلاه لا تفسِّر وحدَها سببَ الأزمة الخانقة التي تعانيها مجلةُ الآداب. وإنَّما تعود الأزمة في حقيقة الأمر إلى الأسباب التالية:

ـ إغلاق الأسواق العراقيَّة والليبيَّة والجزائريَّة، أو تقلُّص طلباتها من الكتب تقلُّصاً هائلاً.

ـ انحسار أهميَّة الثقافة والتعليم رافعةً في سُلَّم الحراك الاجتماعيّ. وترافَقَ ذلك مع نموّ «قِيَم» الربح السريع والشطارة والاستهلاك، ومع تصاعد الاهتمام الشعبيّ بالتلفزيون وتوفُّر محطات عالميَّة لأعداد هائلة من المواطنين بأسعار بخسة.

ـ وقوع المواطن العربيّ بصورة متزايدة تحت وطأة الفقر، حتى بات شراءُ جريدة يوميَّة أمراً يَحْسب له حساباً.

ـ إصدار الجرائد اليوميَّة ملاحقَ ثقافيَّةً تتضمَّن أحياناً ما يوهم القارئَ (غيرَ المتخصِّص غالباً) بأنَّه يُغْنيه عن شراء المجلة الثقافيَّة.

ـ باتت «الأسماءُ الكبيرةُ»، بل والأقلُّ شهرةً من هذه، تُؤْثر الكتابةَ في الجرائد والملاحق، الأمرُ الذي وجَّه قرّاءَ المجلات الثقافيَّة شَطْرَ تلك الجرائد والملاحق. وتعود أسبابُ ذلك الإيثار إلى أنَّ المكافآت المالية التي تُعطى لتلك الأسماء أعلى ـ في العادة ـ من تلك التي تقدِّمها المجلةُ الثقافيَّةُ المستقلّة؛ فضلاً عن أنَّ «العمود» الصحفيّ كثيراً ما يُكتب دونما جهدٍ كبير ويصل ـ مع ذلك ـ إلى جمهورٍ أوسعَ من ذاك الذي تصل إليه المجلةُ الثقافيَّةُ المستقلّة.

ـ قرار الموزِّعين العرب عدمَ إعادة النسخ غير المبيعة في الأسواق العربيَّة إلى أصحابها. فضلاً عن أنَّ الموزِّع والوكيل يتقاسمان نصفَ ثمن المطبوعة؛ علاوة على أنَّ الناشر هو الذي يَدْفع كلفة شحن المطبوعة إلى الخارج!

ـ تأخُّر الرقابات العربيَّة في الإجابة عن قرار السماح بالمطبوعة أو القرار بمنعها. وقد يمتدّ زمنُ الانتظار شهراً كاملاً، فتَضْعفُ رغبةُ القارئ في شراء مجلّةٍ صارت «بائتةً» (أو هو يبرِّر عدمَ شرائه إياها بهذه الذريعة!).

ـ الرقابات العربيَّة (وقد تحدّثنا عن ذلك مراراً، وسنُفْرد له عدداً خاصاً في نهاية هذا العام).

ـ صعوبة التحويلات الماليَّة من قُطْر إلى قُطْر.

ـ غلاء البريد. فمثلاً يَبْلغ ثمنُ إرسال نسخة واحدة من الآداب إلى الولايات المتحدة بالبريد المضمون ٧٩٠٠ ل.ل. بعد «الحسم» الذي تقدِّمه شركةُ البريد للدوريّات، أيْ أكثر من خمسة دولارات؛ وهو ما يتجاوز سعرَ المجلة نفسها!

ـ تقاعُس المؤسَّسات التربويَّة والثقافيَّة الرسميَّة عن أداء دورها المطلوب. تصوّرْ، يا عزيزي القارئ، أنَّ الآداب، مثلاً، غيرُ متوفِّرة في أيِّ فرع من فروع الجامعة اللبنانيَّة، رغم وجود مئات الطلاّب (والأساتذة) الذين يَدْرسون (ويدرِّسون) الأدبَ العربيَّ الحديث؛ وهي غيرُ موجودة في أكثر المدارس الثانويَّة. كما أنَّ وزارة الثقافة اللبنانيَّة لم تأخذْ ـ حتى تاريخ كتابة هذا الكلمات ـ أيَّ اشتراك من المجلّة؛ وهو أيضاً حالُ جميع وزارات الثقافة والتربية في الوطن العربيّ. تصوّرْ، أيُّها

القارئ، أنَّ الجامعات في الولايات المتحدة الأميركيَّة هي أفضلُ مشتركٍ في الآداب!

ـ تراجُع اهتمام الجيل الشابّ، في لبنان بوجه خاص، بالأدب العربيّ واللُّغة العربيَّة. ويَشْهد على ذلك تقلُّصُ عدد المنتسبين إلى دائرة اللُّغة العربيَّة في الجامعة الأميركيَّة في بيروت، مثلاً. ولا شكّ عندي أنَّ ذلك يعود ـ في جانبٍ منه ـ إلى الأساليب البدائيَّة التي حَكَمتْ تعليمَ الأدب واللُّغة العربيَّيْن في المدارس الابتدائيَّة والثانويَّة (وهو ما سنُفرد له أيضاً ملفاً خاصاً قبل نهاية هذا العام).

ـ استشراء نزعات معادية للحداثة والأدب الحديث، متغلغلةٍ في أكثر الأقطار العربيَّة، ولا تشجِّع على القراءة أو النقد، ولا على شراء مجلات حداثيَّة كـ الآداب وغيرها. ويترافق ذلك الاستشراءُ مع تحالفات علنيَّة، و«من تحت الطاولة»، بين هذه النزعات الأصوليَّة والنظام الرسميّ في عددٍ من الأقطار العربيَّة كمصر على سبيل المثال لا الحصر.

* * *

وأخيراً، ما هي الخطوات المقبلة؟

خلال الأسابيع الثلاثة القادمة سيتمّ عقدُ لقاء ثقافيّ وتربويّ وطلابيّ في نقابة الصحافة، يتشكّل على أثره وفدٌ يُقابل الجهات المسؤولة في لبنان لِحَضِّها على توفير دعم مقبول وكريم لكي تواصل الآداب مسيرتَها الثقافيَّة. وطبيعيّ أن تكون «قضيةُ مجلة الآداب» المحرِّكَ لطرح قضية أكبر بكثير هي قضيّة «الثقافة في لبنان»، بوصفها مسألة مهمَّشةً في السياسة اللبنانيَّة بدلاً من أن تكون عاملاً أساسياً في «الإعمار» الموعود.

وأمَّا هيئةُ تحرير الآداب فقد بدأت العملَ جدياً على تأمين الاشتراكات الفرديّة والمؤسَّساتيَّة. ولكنّ نجاحاتنا إلى الآن قليلة جداً في هذا المجال، علماً أنَّ طموحنا ـ كما ذكَرنا ـ هو تأمين ١٠٠٠ (ألف) اشتراك سنويّ قبل نهاية الصيف القادم، وإلاَّ أغلقنا هذه المجلةَ غيرَ آسفين. وذلك لأنَّ عدم الوصول إلى هذا الهدف يعني أنَّ القارئ المثقّف لا يبالي كثيراً باستمرارها، رغم ادِّعائنا (وربّما ادّعائه) أنَّها «حاجةٌ» له.

وإلى أن نلتقي مجدّداً، يا عزيزي المثقف المستقلّ، أناشدك أن تشترك في الآداب فوراً (وهذا أفضلُ لنا بمليون مرة من أن تشتريها من السوق) بالثمن المدوَّن في الصفحة الأولى (٣٠ دولاراً سنوياً، تُضاف إليها أجورُ البريد). فالأرجح أن تَخْذلنا الوزاراتُ والمؤسَّساتُ؛ ولهذا نعوِّل عليكَ وحدك... لأنَّنا لم نخذلْك يوماً!

بيروت

في العدد القادم

- حركة المثقفين في سوريا اليوم (ملفّ من إعداد محمد جمال باروت).
- حوار طويل مع نورمان فنكلستين: صناعة الهولوكوست؛ الانتفاضة الجديدة؛ خلافي مع غارودي...
- أُسامة مقدسي: ماضٍ من دون مستقبل؛ إحياءُ ذكرى الحرب في لبنان.
- عشرُ قصص (بسمة الخطيب، تغريد الغضبان، رينة شربل،...).
- عشرُ قصائد (عبد الرزاق عبد الواحد، حمد شهاد الأنباري، خالد مُعدّل، طارق أبو عبيد، مصطفى أحمد النجار،...).

ملفات الآداب لعام ٢٠٠١

- الحركات الإسلاميَّة في المغرب.
- تعليم اللُّغة والأدب العربيَّين.
- مصادرات العقل العربيّ: الرقابة في القرن العشرين.
- مجلة «شعر».
- حوارات مع شعراء سوريِّين.